مصر.. الحكومة أول اختبار للرئاسة المؤقتة وحرب الميادين مستمرة

متابعة/ قاسم الشاوش

اصطدم أول تحول سياسي في مصر بعد عزل الجيش للرئيس محمد مرسي بعقبة تعيين الليبرالي محمد البرادعي رئيسا للحكومة المؤقتة إثر اعتراض حزب النور ثاني أكبر قوة إسلامية في البلاد بعد جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها مرسي وهو ما نفته الرئاسة المصرية المؤقتة ويعد ذلك تحديا يواجه الرئيس المؤقت لمصر عدلي منصور ومعه المؤسسة العسكرية لأن تولي رئاسة الحكومة المرتقبة وتشكيلها يبقى رهانا لتجاوز عقبة العنف والعثور على إجماع القوى السياسية في مصر لاختيار الشخص المناسب لرئاسة الحكومة وفيما جددت الرئاسة المؤقتة دعوتها للمرة الثانية للإخوان المسلمين بالتهدئة والمشاركة في الانتخابات الجديدة وهو ما يرفضونه بشدة ويتقاسم أنصار مرسي ومعارضوه ميادين وساحات مصر الممتدة في مختلف المحافظات والتي يحتدم فيها العنف لليوم الثالث على التوالي مما يثير القلق المتزامن مع الترقب الشديد إزاء انعكاسات المواجهة المؤسفة لعل أخطرها هو استهداف جنود وأفراد القوات المسلحة ومحاولات مهاجمة المؤسسة الخدمية والهامة حيث شهدت سيناء تفجير أنبوب للغاز يربط بين مصر والأردن أمس.

وقال شهود عيان لوكالة الصحافة الفرنسية إن الانفجار وقع بالقرب من مدينة العريش، حيث تشهد هذه المنطقة أعمال عنف، تصاعدت مع إزاحة الرئيس السابق محمد مرسي عن السلطة.

وسيطر مناصرون لمرسي على مقر محافظة شمال سيناء في مدينة العريش السبت ورفعوا عليه راية سوداء، كما أفاد مراسل وكالة فرانس برس.

وأضاف المراسل أن قوات الجيش والشرطة انسحبت من مبنى المحافظة ومحيطه، كما قتل خمسة من رجال الشرطة وجندي في هجمات شنها إسلاميون في شمال سيناء الجمعة.

وبعد الثورة التي أطاحت بالرئيس المصري حسني مبارك في 2011، شهدت سيناء سلسلة من الهجمات على أنابيب الغاز التي تمد إسرائيل أيضا بهذه المادة، لكن هذه الهجمات تراجعت منذ حوالي عام.

وبذلك تؤكد أعمال العنف في مصر التي راح ضحيتها أكثر من 75 شخصا وجرح المئات الحاجة الملحة للتوصل إلى حل سياسي سريع يستوعب الجميع دون تحديد.

وعلى الصعيد السياسي طالب متحدث باسم رئاسة الجمهورية في مصر الإخوان المسلمين المشاركة في الانتخابات الجديدة ونبذ العنف.

وقال المتحدث للصحفيين "نحن نمد ايدينا للجميع والجميع جزء من الوطن والرئاسة حريصة تماما على الدمج السياسي ونمد ايدينا لجماعة الاخوان المسلمين وأؤكد ان الرئاسة منفتحة للجميع وليست في خصومة مع اي تيار اسلامي. جماعة الاخوان لديها فرصة كبيرة كغيرها في المستقبل للدخول في جميع الانتخابات بما فيها الانتخابات الرئاسية القادمة او بعد القادمة او طيلة الوقت المفتوح".

وبعد دقائق من تحدثه ذكرت وسائل الاعلام الرسمية ان النائب العام امر بحبس اربعة من زعماء الاخوان 15 يوما اخرى بتهمة التحريض على العنف ضد المحتجين.

ومن هؤلاء الاربعة سعد الكتاتني رئيس حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الاخوان.

وقالت جماعة الاخوان انه ليس لها علاقة بخطط الجيش لتشكيل حكومة مؤقتة جديدة.

وترى انه يجب اعادة مرسي لمنصبه وتعهدت بمواصلة الاحتجاج حتى تحقيق ذلك.

ولكن حزب النور وافق على الخطة الانتقالية التي يدعمها الجيش والتي تؤدي لاجراء انتخابات جديدة. وقد يؤدي انسحابه من هذه العملية الى تجريدها من دعم اسلامي مهم.

وفي اعقاب رفض حزب النور اجلت الادارة المؤقتة التي يرأسها المستشار عدلي منصور تعيين رئيس الوزراء الجديد.

ودعت جماعة الاخوان الى يوم آخر من الاحتجاج مما يعني ان الهدوء النسبي الذي ساد البلاد السبت قد يتضح انه ليس سوى هدوء مؤقت.

ووقعت مظاهرات ضخمة في 30 يونيو للضغط على مرسي للاستقالة وسط غضب متزايد من الركود الاقتصادي وتصور بين كثيرين بان جماعة الاخوان تسعى للسيطرة على كل اركان الدولة وهو اتهام نفته الجماعة بشدة.

إلى ذلك قررت النيابة المصرية أمس حبس النائب الاول للمرشد العام للاخوان المسلمين خيرت الشاطر، والقيادي السلفي حازم صلاح ابو اسماعيل 15 يومًا، على ذمة التحقيقات في التحريض على قتل متظاهرين في محيط جامعة القاهرة في الاسبوع الفائت، حسبما قال مصدر قضائي.

وقال المصدر القضائي ان "المستشار أحمد البحراوي المحامي العام الأول لنيابات جنوب الجيزة، قرر حبس خيرت الشاطر نائب المرشد العام للاخوان المسلمين، وحازم صلاح أبو إسماعيل 15 يوما على ذمة التحقيقات بتهمة التحريض على القتل في الاشتباكات التي دارت في منطقة بين السرايات في الجيزة".

وكانت الاجهزة الامنية القت القبض على الشاطر وابو اسماعيل مساء الجمعة بعد صدور قرارات ضبط واحضار بشانهما من النيابة العامة.

كما قررت النيابة العامة المصرية ضبط واحضار نائب رئيس حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الاخوان المسلمين عصام العريان، والقيادي في الحزب محمد البلتاجي، اضافة إلى الداعية الاسلامي صفوت حجازي، لاتهامهم بالتحريض على قتل المتظاهرين أمام مكتب الإرشاد في المقطم، بحسب المصدر القضائي نفسه.

إنهاء القطيعة بين الحكومة العراقية والأكراد

بغداد/ وكالات

اتفق رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مع رئيس اقليم كردستان العراق مسعود البارزاني الذي يزور بغداد للمرة الاولى منذ نحو ثلاث سنوات، أمس على العمل لحل الخلافات بين الجانبين.

وقال المالكي في مؤتمر صحافي في المدينة الخضراء المحصنة وسط العاصمة العراقية: بحثنا الخلافات (...) واتفقنا على العمل لتمرير القوانين المعطلة في البرلمان وخصوصا قانون النفط والغاز".

وبدوره قال البارزاني: اتفقنا على التعاون والعمل المشترك والتصدي لكل ما يهدد العراق والاقليم"، مضيفا "هذا امر نعتبره واجبا وطنيا".

وزيارة البارزاني إلى بغداد، الأولى منذ نحو ثلاث سنوات، تأتي بعد زيارة مماثلة قام بها قبل اسابيع رئيس حكومة اقليم كردستان نيجيرفان البارزاني وجرى خلالها بحث الخلافات بين بغداد واربيل التي تدور خصوصا حول عائدات النفط والموازنة العامة.

ويزور المسؤول الكردي بغداد في وقت يخضع جلال طالباني، أول رئيس كردي للبلاد، لعلاج من جلطة في الدماغ في ألمانيا منذ نهاية العام الماضي، ما دفع بأطراف سياسية إلى المطالبة بانتخاب رئيس جديد للبلاد.

وفي مؤتمرهما الصحافي المقتضب، تطرق المالكي وبارزاني إلى الأحداث في سوريا.

وأكد رئيس الوزراء الذي يحكم البلاد منذ 2006م وسبق وأن وصفه البارزاني بالديكتاتور، داعيا إلى إقالته، أن الظروف التي تحيط بنا في المنطقة تحتاج منا لايجاد مناعات للتحديات".

ودعا إلى "رص الجبهة الوطنية وحل المشاكل بأخوية وواقعية ورغبة مشتركة من أجل أن نحصن بلدنا من، التحديات والتوترات".

من جهته، قال بارزاني: نعتقد أن هناك خلافا بين بغداد واربيل بخصوص الأزمة السورية، لكننا ضد تسلط القوى الارهابية على الحدود المشتركة بيننا، ونتفق مع بغداد على أن مصير سوريا بيد شعبها".

وغالبا ما تؤكد الحكومة الاتحادية أنها تعتمد موقفا محايدا من الأحداث في سوريا المجاورة، معلنة رفضها تسليح القوى المعارضة فيها، بينما يتبع اقليم كردستان موقفا مناهضا لنظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وسبق أن استقبل الاقليم الذي يتمتع بحكم ذاتي واستقرار أمني، جماعات سورية معارضة ناقشت مع المسؤولين في اربيل واقع ومستقبل اكراد سوريا.

كاميرون «مسرور» لإبعاد أبو قتادة إلى الأردن

لندن/

اعرب رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أمس عن "سروره" لإبعاد الإسلامي ابو قتادة إلى الاردن، معربا عن الأسف لأن يكون هذا الإجراء "استلزم وقتًا طويلا، وكان صعبًا". وصرح كاميرون لقنوات تلفزيون بريطانية "اني مسرور جدا. كان ذلك امرًا تعهدت الحكومة القيام به، وقمنا به".

وأضاف: "كسائر البريطانيين شعرت بالغضب لأن تكون عملية الإبعاد استغرقت وقتا طويلا، وان طرد هذا الرجل الذي لا يحق له أن يكون في بلادنا ويطرح تهديدا عليها، كان صعبا".

وابو قتادة، الذي يعيش في لندن منذ 1993م، حكم عليه غيابيا في الاردن بالتخطيط لتنفيذ اعتداءين، وستتم اعادة محاكمته في المملكة الهاشمية، التي وصلها صباح أمس قادمًا من لندن.

واعربت وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي عن ارتياحها منتقدة الطعون التي منحها القضاء لابو قتادة ضد قرار ابعاده، وقالت "اني في غاية السعادة لأن يكون تصميم الحكومة على وضعه في طائرة (وابعاده إلى الاردن) مبررا وأن نكون نجحنا اخيرا في تحقيق ما كانت تطالب به الحكومات السابقة والبرلمان والشعب في بريطانيا منذ زمن".

وأضافت: إن "هذا الرجل الخطير ابعد عن سواحلنا ليحاكم أمام القضاء في بلاده". وتابعت "سنحاول التحقق من عدم منح هذا العدد من الطعون، وسنجري تعديلات على قانون الهجرة لخفض هذه المهل".

كما انتقدت ماي المحكمة الاوروبية لحقوق الإنسان التي عرقلت في 2012م عملية ابعاد ابو قتادة، بحجة أن أدلة تم انتزاعها تحت التعذيب قد تستخدم ضده خلال محاكمته في الاردن. وأوضحت "علينا درس علاقتنا مع المحكمة الاوروبية لحقوق الإنسان وفي رأي يجب الا نستثني أي خيار في ما يتعلق باسلوب تعاوننا".

يأتي ابعاد ابو قتادة الذي دخل وخرج من السجن مرارًا في بريطانيا منذ 2002م بعد اسابيع من مصادقة لندن وعمّان على معاهدة تضمن أن ادلة تم الحصول عليها تحت التعذيب لا يمكن أن تستخدم ضده خلال محاكمة.

عودة الصدامات والاحتجاجات الى وسط اسطنبول

اسطنبول/ ا ف ب

استخدمت الشرطة التركية مساء أمس الأول الغازات المسيلة للدموع وخراطيم المياه لمنع آلاف المتظاهرين من من الوصول إلى ساحة تقسيم في وسط اسطنبول، معقل الحركة الاحتجاجية على الحكومة. وجاءت التظاهرة تلبية لدعوة من مجموعة "تضامن تقسيم".

وقد اصطدم المتظاهرون بعناصر من شرطة مكافحة الشغب كانوا يقطعون الطريق إلى ساحة تقسيم واجبروا على التفرق في الشوارع المجاورة قبل أن يتفرقوا في جادة الاستقلال المخصصة للمشاة وكل الشوارع الفرعية الاخرى.

وانتشر عناصر الأمن المزودون بدروع واقنعة واقية من الغاز، بعد ذلك حول الساحة ومنعوا لساعات عودة المحتجين الذي ابقوا بعيدين باطلاق قنابل مسيلة للدموع من وقت لآخر. وحوالى منتصف ليل السبت الاحد تراجعت الشرطة وفتحت الساحة والشوارع المحيطة بها.

وذكرت وسائل الاعلام التركية أن الشرطة اعتقلت عشرات الاشخاص. وقال محافظ اسطنبول حسين عوني موتلو على حسابه على موقع تويتر أن بين الموقوفين رجلين متهمين بمهاجمة متظاهرين بالسلاح الابيض.

ودعت جمعية تضامن تقسيم إلى التظاهر من اجل منع مشروع يتعلق بحديقة جيزي التي اثار الاعلان عن ازالتها الحركة الاحتجاجية في 31 (مايو) الماضي. وكانت محكمة ادارية في اسطنبول الغت مطلع يونيو الماضي مجمل مشروع تأهيل ساحة تقسيم بحجة أنه لم تتم استشارة السكان وان هذا المشروع ينتهك "هويتهم".

واعتبر المتظاهرون هذا القرار الذي لم يعلن عنه سوى قبل أيام انتصارًا لهم. وكانت "تضامن تقسيم" اعلنت في بيان "سنعود إلى حديقتنا لنسلم بنزاهة الذين منعوا السكان من دخولها، القرار القضائي الذي يلغي المشروع الذي يهدف إلى حرمان حديقة جيزي من هويتها وحرمان مستخدميها منها".

وقبل ساعات من هذه المواجهات حذر موتلو المتظاهرين من تحدي قرار منع التظاهر والتجمع في ساحة تقسيم. وقال في تصريح صحافي: "ننوي اعادة فتح حديقة جيزي ليكون متاحا استخدامها من قبل جميع المواطنين".

وفرقت الشرطة التركية في الحادي والثلاثين من (مايو) بالقوة مئات الناشطين من انصار البيئة في حديقة جيزي بينما كانوا يحتجون على اقتلاع نحو 600 شجرة في اطار مشروع اعادة تأهيل ساحة تقسيم.

وكانت حكومة رئيس الوزراء المحافظ رجب طيب اردوغان رئيس بلدية اسكنبول السابق تنوي اعادة بناء ثكنة عسكرية عثمانية مكان الحديقة وحفر انفاق على وشك أن تنجز حاليا، لجعل الساحة مخصصة للمشاة من جديد.

واثار تدخل الشرطة العنيف غضب عدد كبير من الاتراك وحول حركة الدفاع عن الحديقة إلى حركة احتجاجية واسعة على الحكومة الإسلامية المحافظة التي تولت السلطة في 2002م. وتفيد قديرات الشرطة أن حوالى 2.5 مليون شخص نزلوا إلى الشوارع في حوالى ثمانين مدينة تركية للمكالبة باستقالة اردوغان الذي يتهمونه بالميل إلى التسلط والسعي إلى "اسلمة" المجتمع التركي.

واحتل آلاف المتظاهرين حديقة جيزي لاكثر من اسبوعين لكن الشرطة طردتهم بالقوة في 15 (يونيو). واسفرت هذه التظاهرات عن سقوط اربعة قتلى هم ثلاثة متظاهرين وشرطي، وحوالى ثمانية آلاف جريح، حسب الحصيلة الاخيرة لجمعية الاطباء.

وسلطت الازمة الضوء على التعايش بين نموذجين: تركيا المحافظة التي تمثل الاغلبية من الفقراء وسكان الريف، وتركيا العلمانية من سكان المدن الذين يتبعون نمط الحياة الغربي ويتهمون حزب العدالة والتنمية بالسعي إلى "اسلمة المجتمع". وتعرض اردوغان لانتقادات في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي بسبب التصرف العنيف للشرطة ولهجته التحذيرية.

حدث الساعة

إلى أين .. ذاهبون بمصر؟!

عبدالحليم سيف

من الصعب التكهن بما ستؤول إليه مجمل التحولات والتغيرات في "مصر العزيزة" في قادم الساعات والأيام؛ نظرا لما تحمله، وتنطوي عليه تلك الأحداث السياسية والميدانية المتفجرة من مفاجآت ومباغتات، وخيارات مفتوحة، لنوعية وكيفية التوصل إلى وفاق بين المتناحرين على السلطة، ينتشل البلاد والعباد من بين أنياب أزمة معقدة ومتشابكة ومتقاطعة مع مطامع إقليمية ودولية !!.

ويبرز السؤال الملح: مصر إلى أين تتجه بعد عزل الرئيس محمد مرسي، واعتقال معظم قيادة الإخوان المسلمين وحلفائهم، وإغلاق قنواتهم الفضائية، مع بدء تطبيق خارطة طريق المستقبل بتنصيب رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور كرئيس انتقالي لمصر؛ وما تلاه من خطوات باتجاه الشروع بمرحلة انتقالية، هي الثالثة من نوعها منذ الإطاحة بنظام مبارك.

إضافة إلى هذا.. وقبل ذاك.. يبقى واقع الحال في البلاد خطير جداً، ولا يبشر بخير، فالكل يتمسك بمواقفه المتشددة؛ المشحونة بقدر كبير من المبالغة بالعداء والتحريض والكراهية والتوعد بالانتقام من ابن الوطن؛ في حالة من العصبية، لا تجد فيها من يكترث لأي صوت، يطالب اللاعبين بمصر، بضرورة تحكيم العقل، والجلوس معا حول طاولة واحدة، لإيجاد مخارج مرضية لانتشال البلاد من أزمتها.

من هنا ..، يعتقد الكثير من السياسيين والمحللين أن الإخوان المسلمين يواجهون اليوم مرحلة حاسمة ومصيرية وفاصلة في مسيرتهم التاريخية؛ نتائجها ستحدد مستقبلهم، بهذا المعنى فهم في موقع الدفاع عن وجودهم، يتمسكون بالشرعية الدستورية .." فلا حوار عن المستقبل إلا بعد عودة الدكتور الرئيس محمد مرسي كأول رئيس مدني منتخب من قبل الشعب المصري".. هكذا يقول مرشد الإخوان محمد بديع، في ظهوره المفاجئ مساء الجمعة الماضية في ميدان رابعة العدوية وسط هتافات مدوية بحياة الرئيس مرسي ..، وطالب بديع كل المصريين بالخروج إلى كافة الميادين للتظاهر بطرق سلمية، لاستعادة الشرعية الدستورية ومنجزات ثورة 25 يناير .. وفي ذات الوقت هاجم جبهة الإنقاذ وحركة تمرد وغيرهم، داعيا الجيش المصري إلى عدم الانحياز لطرف دون غيره، مطالبا بمحاكمة الفريق أول عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع المصري الذي قاد انقلابا على الرئيس مرسي!!.

وفي موازاة ذلك، يواصل الرئيس الانتقالي عدلي منصور لقاءه بالقوى المدنية وقيادات الجيش والأمن من أجل التوافق على تشكيل "حكومة أزمة" وسط تصاعد الهجوم على الإخوان من قبل مختلف المعارضين واتهامهم بتقسيم البلد والدفع به إلى حافة الانهيار وفي الوقت عينه دافعوا بشدة عن موقف الجيش بقيادة الفريق السيسي الذي استجاب لإرادة ثورة شعب لا انقلاباً.

وكثيرا ما تكون المخاوف مبررة ومدعمة بمشاعر لا بحسابات، من إغراق البلاد بحمام دم، وهذا ما تجسد واقعا بمواجهات عنيفة بين معارضي ومؤيدي مرسي .. تجددت بالأمس حيث استخدموا مختلف أدوات القتل في مشاهد تبعث على الأسى.

ومع هذا كله، فقد تراجع صوت الحكمة أمام هتافات الحناجر المدوية على ضفتي النيل وغيرها من مدن مصر، حيث شهدت البلاد أمس المسيرات المليونية المؤيدة والمعارضة لما جرى في الثلاثين من يونيو المنصرم.

والحل، ونحن على أبواب شهر رمضان المبارك، يكمن في أن تستشعر أطراف الصراع السياسي المخاطر المحيقة بمصر، لتعمل بهمة ومسئولية من أجل تحقيق مصالحة وطنية عبر حوار جاد وصادق يفضي إلى حل حضاري يليق بأرض الكنانة الحاضرة في قلوب الجميع.

ahalim_227@yahoo.com

تتمات..

الرئيس يدعو

وفي هذا الصدد أكد الأخ الرئيس أن اليمن بتغليبه لمصلحة الوطن العليا والتئامه على طاولة الحوار الوطني الشامل وطي صفحة الماضي المؤلم قد مثل انموذجا رائعا على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

ومن المتوقع أن تنعقد الجلسة الختامية الثانية لإعلان نتائج وتوصيات المرحلة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وقد جرى نقاش مستفيض حول نتائج المرحلة الأولى والعديد من القضايا والموضوعات المتصلة بمستجدات وتطورات الوضع الراهن.

بنعمر يعد

ونوه بحكمة اليمنيين التي تجسدت في التزامهم بالطرق السلمية إضافة إلى اختيارهم مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي بني على الشفافية والوضوح.

وتطرق لقاء المسؤول الدولي بعدد من مسؤولي الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى أوضاع المحافظة ومساهمتهم في عملية إنجاح الحوار الوطني والرؤى والمقترحات التي تسهم في بناء الدولة المدنية الحديثة وإلى دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في ترسيخ مفهوم التعايش السلمي بين مختلف المكونات والشرائح الاجتماعية.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عملية إعادة إعمار محافظة صعدة وعدد من المتطلبات التي تحتاجها المحافظة خاصة في مجال التنمية والتي سيكون للأمم المتحدة دورها في تنفيذ تلك المتطلبات.

وفي اللقاء قدمت الأحزاب صورة متكاملة ورؤية مستقبلية عن أوضاع صعدة واقترحت عدداً من الحلول والمعالجات التي تساعد فريق قضية صعدة بمؤتمر الحوار الوطني على معرفة جذور هذه القضية.

مجلس النواب

مشيرين إلى ضرورة أن تجرى الانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية بالسجل الانتخابي الإلكتروني.

لافتين إلى أنه إذا استحال على اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء إنشاء السجل الانتخابي الإلكتروني في أي من الدوائر الانتخابية المحلية في الانتخابات القادمة أحاطت الأطراف السياسية بذلك وعرضت الأمر على رئيس الجمهورية لاتخاذ القرار بإجراء الانتخابات لتلك الدوائر بالسجل الانتخابي اليدوي الحالي بعد تصحيحه.

إلى ذلك هنأ رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي باسمه شخصياً وباسم كافة نواب الشعب القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ المشير / عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وكافة أبناء الشعب اليمني في الداخل والخارج وكافة منتسبي القوات المسلحة والأمن بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

داعياً المولى سبحانه وتعالى أن يعيد هذه المناسبة وأمثالها من المناسبات الدينية والوطنية وقد تحققت لشعبنا المزيد من مصالحه الوطنية العليا وترسيخ دعائم أمنه واستقراره وازدهاره.

وبذلك اختتم مجلس النواب فترة انعقاده الثالثة للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي العاشر.

"الأمنية العليا"

وأضاف: "كما أن اللجنة الأمنية العليا وهي تشيد بالتعاون الأمني اليمني - التركي الذي أفضى إلى التمكن من القبض على السفينة، فإنها وفي ذات السياق تحذر كل من يحاول المساس بأمن الوطن وإقلاق السكينة العامة والإضرار بالاقتصاد الوطني".

وأكد المصدر أن الأجهزة العسكرية والأمنية ستظل في جاهزية عالية للقيام بواجباتها المناطة بها وبما يضمن الحفاظ على أمن واستقرار الوطن وتوفير الظروف اللازمة لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل واستكمال عملية التسوية السياسية.

تظاهرات حاشدة

وأكد أن الغموض يكتنف الخارطة السياسية الحالية في البلاد، نظراً لعدم معرفة هل تتم الانتخابات البرلمانية في ضوء التعديلات على بعض مواد الدستور أو قبلها. وفي غضون ذلك، أكدت حركة تمرّد وحزب المصريين الأحرار تمسّكهم بالدكتور البرادعي لرئاسة الحكومة.

وشهدت ميادين مصر أمس تظاهرات لمناصري طرفي الأزمة السياسية جبهة الانقاذ من جهة والإخوان المسلمين من جهة أخرى.

فيما بدأ الانقسام في الشارع المصري يأخذ طريقه إلى صفوف القوى السياسية، إذ أعلنت عدة شخصيات سياسية وقيادات طلابية انشقاقها عن جماعة الإخوان، متهمين قيادات الجماعة بتعريض السلم الاجتماعي للخطر.

واعتبر منشقون عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر أن الجماعة الحالية أصبحت مرتبطة في ذهن الشعب بالجهل والإرهاب، وأن الإخوان المسلمين "الحاليين" أصبحوا جماعة انتهت من التاريخ، ولن يكون لها وجود بعد اليوم، واتهموها بأنها السبب الرئيسي في ما حدث في 30 يونيو، يوم إزاحة الإخوان المسلمين عن حكم مصر، بسبب الاستخفاف بالشعب. وقال الدكتور ثروت الخرباوي، القيادي المنشق عن الإخوان: "إن الجماعة ارتكبت أخطاء كثيرة أودت بحياتها إلى الأبد، ولن يكون لها ذكر في التاريخ بعد الآن".

وحسب وكالات الأنباء أصدرت قيادات طلابية إخوانية بياناً أعلنت فيه أمس عن تأسيس جبهة "أحرار الإخوان على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك"، لمطالبة قيادات الجماعة بالسماح لشباب الإخوان بمغادرة الاعتصام الجبري لبعض الأعضاء في رابعة العدوية.

وأضافت: من هذا المنطلق نعلن نحن مجموعة من شباب الإخوان وقياداتها الشابة انشقاقنا ليس عن جماعة الإخوان وإنما عن قياداتنا التي تدعونا إلى ما يخالف تعاليم الدين ومصلحة الوطن.

من جهة أخرى دعا الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، إلى جلسة طارئة لهيئة كبار العلماء، اليوم الاثنين، لمناقشة الأوضاع الحالية التي تمر بها البلاد، وبحث دور الأزهر في المرحلة الانتقالية، وكذلك التأكيد على موقف شيخ الأزهر واشتراكه في جلسة الحوار الوطني، التي سبقت صدور قرار عزل الرئيس محمد مرسي، بحسب صحيفة "اليوم السابع" المصرية أمس.

ومن المقرر أن تؤكد هيئة كبار العلماء في اجتماعها على حرمة الدماء، وحرية التظاهر السلمي دون إطلاق فتاوى التكفير والتخوين.

وتم توجيه الدعوة إلى كافة أعضاء هيئة كبار العلماء، بمن فيهم الدكتور يوسف القرضاوي عضو الهيئة رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، والذي يقضي إجازته السنوية بالساحل الشمالي في مصر.